

الخاتمة حذرة بمعدات الملاذ وستكلمه امباب اللهب والطرب والمسكرات على انواعها تراق  
شعشة في الكؤوس وجباها بجرح لميون شاربيا كالاقار والشموس واصوات المنين ونفات  
آلات العازفين وصحيح المدمنين وعربدة السكرين ورنين الكؤوس والاقنوح وهتاف  
المسرات والافراح . هذا كله يحيل اليك انك تراه او تسمعه فتعجل جدا من عجزك عن  
التصدر في ذلك المكان وقد يستمود عليك الحزن والاسف لانك لا تستطيع الانخراط في  
ملك معاقري بنت اخان اولان الدوار بأخذك من مجرد رشف كأس واحدة ويجول دون  
بحاراتك لعيرك في هذا الميدان . ولكن اولئك الذين رأيتهم يتعاطون المسكرات وربما  
حدثهم عن ثيب الافراح واختلاس المسرات اسأل عنهم الآن - الآن بعد ما اجبتوا في  
هبوط احاديذ الملاك وماهوي الخفاض واصبحت طريقهم كلها مزلق ومعار قترى كيف استحبال  
عليهم الحان وقد اشرفوا كلهم على اغتيال والنوبال - اسأل عنهم الجمعيات الخيرية والمتعدقات  
والمستشفيات وييرث الخائين والسجين وابنائى فهناك ترى منهم الذين نجوا من الموت احياء  
في صورة امرات وقد تبذل الراحيم اتراحا وشجونا وصحمتهم مقعاً وتعظم جنونا واستحبات  
حلاوة الكاس استيتاً ولذتها زقوماً وغسيتاً

اسعد داغر

## محصول القطن المصري عشرة ملايين قنطار

(تابع ما قبله)

الى هنا كان كلامنا في الخياض القديمة في الوجه البحري التي كانت تروى ري الخياض  
في القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر فتلخت الآن الى ما بعدها شمالاً حيث  
كانت مياه فروع النيل او الترع الطبيعية تفيض على الارض فيرسب منها الطمي ويملا  
المنخفضات التي بين تلك الفروع رويداً رويداً ويحصر وجود الرمل في ضفافها . في تلك  
المنخفضات المعروفة الآن بالجزاري مبنون فدان من الاطيان فيها شيء من الملوحة ولكنها قابلة  
لان تصلع بالزوي والصرف حيث يكون الصرف ممكناً ويجوز الى اجزاء صغيرة وتعطى  
للفلاحين يعيشون منها ويتركونها لاولادهم . ولا بد من عمل المصارف الكافية في هذه  
الاراضي حتى لا تعود لتلغ وتتلغ بسرعة

اذا كان لو احد الف فدان فلا يهتمة تلف مئة فدان منها اذا بقيت التسع مئة الفدان  
صالحة للزراعة اما الفلاحون الصغار فلا يمكنهم ان يتهاونوا بتلف اطيانهم والاطيان التي

يعشرون منها ويدفون ضرائبها لا بد من ان تكون جيدة الصرف

وارد ان يُتَبَّه الى ما يأتي الانتباه التام . ان الذين يعترضون على مصارف الحكومة قد غصوا الطرف عن المصارف الكبيرة المفيدة التي عملتها الحكومة . رأوا عدم كفاية المصارف الصغيرة فحسبوا المصارف الكبيرة عليها . ان الانحدار الطبيعي في الوجه البحري قليل جداً الى ان تصل الى البحيرات ما عدا بحيرة مريوط التي انحدارها أكثر من غيرها . لكن قلة الانحدار هذه يقوم مقامها اتساع المصارف الكبيرة وعمقها اما المصارف الصغيرة فغير عميقة وانحدارها غير كافٍ اذا كان الانحدار متراً في كل عشرين كيلومتراً فهو كافٍ في المصارف العميقة الواسعة . اما المصارف الثانوية فلا يصح ان يكون انحدارها اقل من متر في كل اربعة كيلومترات والمصارف الصغيرة جداً لا يصح ان يكون انحدارها اقل من مترين . ولما كان هذا الانحدار غير موجود بطبيعة الارض وجب ان يستعاض عنه بالآلات الرافعة التي ترفع مياه المصارف وهذا لم تفعله الحكومة حتى الآن الا في بحيرة مريوط ولكن احد رجال العصر المعدودين ينظر الآن في هذه المسألة بعين الاهتمام

ولا يمكن ان تصلح الارض الا اذا امكن تخفيفها الى عمق ٦٠ سنتيمتراً وهذا التخفيف لا يتم الا اذا صرفت على عمق متراي اذا كان سطحها مرتفعاً عن سطح مياه مصرفها متراً على الاقل او مرتفعاً مترين ونصف متر عن طرف مصرف الحكومة حيث توضع ليد الآلة الرافعة . فاذا قسمت الاطيان اثنان اليها اتفقا الى اقسام كل قسم منها عشرة آلاف فدان وحفر مصرف في وسطه وركبت آلة رافعة لكل قسم بلنسا الغاية التي تسعى اليها فان الاطيان التي تصرف كذلك لا تطبل بل تسهل قسمتها الى اجزاء صغيرة من غير ضرر

كان المرحوم الكولونيل روص من اشد الناس اهتماماً بامر الري وكان يقول دائماً ان اكبر بلية تيل بها اطيان القنطر المصري هي حرمانها من المياه الحراء . والسبيل الوحيد لجلب مياه الفيضان الحراء الى الاطيان التي فيها مجفنا الآن هو ان تنصب اليها مياه الفيضان من الترع الكبيرة حتى يرسب الطمي فيها وتهي الخفض النيل وانخفض الماء في تلك الترع فحلت اليها مياه الصرف من الاطيان ولم تصمد الاملاح الى وجه الارض فتكون هذه الترع بحاري لمياه الفيضان ومياه الصرف

ويجب ان يكون في طرف كل ترعة حيث تصل بالمصرف العمومي قنطرة موازنة لتقلل جزئياً وقت الري وتفتح تماماً في غير وقت الري وبذلك يضمن وجود المياه الحراء لكل

الاطيان وتبقى مياه المصارف الثانوية والمصارف الصغرى واطئة بواسطة نزحها بالآلات الراقعة فنصير الاطيان من اجود ما يكون في وادي النيل وتعود الى ما كانت عليه حينما كانت تسمى بالارض الزعفران او الارض المختارة اي حينما كانت اطيان الوجه البحري كله من القاهرة الى البحيرات سلسلة من الفيضانات وكانت تلك الارض منطاة بالثخيل والكروم وكانت يمكن ربيها رياً صيفياً حتى في عهد الفيضانات لان الفرق قليل هناك بين ارتفاع مياه النيل في زمن الفيضان وزمن التخريف ولذلك يسهل ربيها على مدار السنة . والارض المشابهة لها في وادي القرات هي الارض التي يطلع فيها نجاح الزراعة اشد حتى عدتها العرب من جنات الارض الاربعة والثلاث الباقيات شيراز وسمرقند ودمشق . والآن ترى في الجهات السفلى من وادي القرات سهولاً فسيحة يغطيها الثخيل ( ويقال ان في البصرة عشرة ملايين نخلة ) وهو باسقى من حقول البرسيم الحجازي النضرة تسلي بينه قلائد الكروم وقد تدلت منها عناقيد العنب خمرية اللون كالرحيق كما كانت لما وصفها شاعر الكلدان القائل

واعتاب يا زردو كالرحيق مدلاة على روض انيق

قلت ان المصارف العمومية يجب ان تكون في المنخفضات التي بين فروع النيل او الترع الطبيعية . واكثر مزارقنا الآن كذلك . ولكن لما كانت مصلحة الري في الزمن السابق واقفة تلقاء ترع يصعب التحكم فيها تطغى مياهها على اطرافها في زمن الفيضان والمال المقطوع لها لا يسمح بتعميق اطراف الترع ولا بجفر المصارف العمومية الراسمة دعائها الاقتصاد الى تحويل كثير من الترع الى مصارف وتقليل المياه التي تجري في بقية الترع . ولكن الزمان اظهر عيوب هذا الاسلوب فالحكمة تقضي بالرجوع الى الاسلوب العلي وهو احسن اسلوب . وخير لنا ان تكون الطبيعة مساعدة لنا لا مقاومة لانك اذا طردتها من الباب دخلت من الشباك كما يقول المثل اللاتيني . والزواقع ان كل فروع النيل الطبيعية التي جعلت معارف ووسعت كثيراً وعممت تصلح لجري انبيااء الحراء مياه الفيضان فيستفيد من الاموار الطائلة التي انققت عليها . وما من امر ضار الا وله وجه نافع اذا عرف الناس كيف يستخرجون النفع من الضر كما قال شكبير وهذا يصدق بتوسع خاص على الترع التي في اواسط الوجه البحري فانها تكفي الآن لنبيااء اللازمة لري الاطيان التي تموت تلك الترع فيها ولجزء صغير من الاطيان التي عند اطرافها . وحينما تزيد المياه الآتية من اعالي النيل وتصلح الاراضي الواطئة التي قرب البحيرات تدعو الحال الى توسيع هذه الترع لكي تكفي لما يزيد من المياه فاذا عمقت

التعميق الواجب حتى تكفي لكل المياه اللازمة لري بالزراعة بحيث تنفتح أسبوعاً وتقتل أسبوعاً تعود تلك الأرض الى خصبها السابق وتصير تروى وتصرف بالترع الواحدة ويختص مشروب المياه في فصل الربيع انخفاضاً كافياً لخصب الأرض وجني المحاصيل الكبيرة منها

من الأساليب ما يظهر في أول الأمر أنه يوصل الى الغاية المطلوبة بأسهل الفرق واقلها نفقة ولكن يثبت بعد حين أنه غير صالح ويجب العدول عنه. وهذا الأمر لا يعني علي بعد ان ائت في خدمة الحكومة المصرية سنين كثيرة حينما كان الاقتصاد الشديد رائدها وقبل خلعها بد لورد كرومر من السر المالي . وهو شأن كل الاعمال التي لا ينظر فيها الى غايتها البعيدة . فقد نتج عن اعمال الري نتائج حسنة جداً تفوق ما تُدر لها نفقته كل احد بمدحها لكن الذين انتقموا رأوا بعد حين ان النفع غير دائم والذين لم ينتقموا واظبوا على الشكوى كلما وجدوا من يسمع لشكواهم . ولم يكن الا قليل حتى انتقل الجميع من المدح الى الذم ومن الشكر الى الشكوى فقالوا في الذم كما قالوا في المدح . ولا بد من تكرار ذلك ما لم تعمل اعمال ينظر فيها الى بعيد وتكون مطابقة لقواعد العلم الصحيح

والآن يمكننا ان نعود الى ابام الخصب التي رأيناها سنة ١٨٩٠ و ١٩٠٠ ونجني من ١٦٠٠٠٠٠ فدان في الوجه البحري ٩٠٠٠٠٠٠ قنطار من القطن ونجني من الوجه القبلي مليون قنطار نصير محصول القطن المصري عشرة ملايين قنطار كما قلت سنة ١٩٠٢ وذلك اذا حاربنا الطبيعة وجعلنا الترع في الاماكن العالية والمصارف في الاماكن الواطئة واجربنا مياه الفيضان حتى نغمر الاطيان كلها واقبنا مشروب المياه واطننا في فصل الربيع بالري الحكيم في الجهات القبلية وبالصرف الحكيم في الجهات البحرية واجربنا مياه الخزان الى الاطيان التي يراد احياؤها في الوجه البحري واقبنا الاطيان المزروعة فقط حارة جافة مدة الصيف حسبما تؤذن به حالة الفصل وجاء الفيضان في ميعاده واحواله العادية . وعندنا الآن ما يساعدنا على ذلك وهو مصلحة الزراعة المتعلقة بمصلحة الري وهما تشغلان تحت نظر صاحب السعادة اسمعيل باشا مصري المعروف باختباروه الواسع في امور الري وفي الزراعة العملية

واختتم هذه الخطبة بالاشارة الى ما أشير اليه دائماً وهو انه يجب منع ما يحتمل وقوة من الفرق وتلف محصول القطن . فان كل الثروة التي وصلنا اليها والتي نأمل ان تصل اليها معرضة لتلف بآول فيضان كبير مثل فيضان سنة ١٨٧٨ . ونحن لدى فيضان مثل هذا

تحت رحمة الله كما يقول الفلاحون إذا انتشرت الدودة في اقطانهم . فان خزان اصوان والتناظر  
 الخيرية جعلوا الوجه القبلي والوجه البحري يأمن من الشرقي ولكن لم يعمل شيء حتى الآن  
 لحفظ البلاد من الفرق . ان الاساس الذي بنيت عليه مشروع ري العراق هو إيجاد  
 منصرف فيضان الفرات ولما وضعت مشروع خزان اصوان لم اشأ ان افصل مسألة إيجاد  
 المياه لري الصفي عن مسألة حفظ الاطيان المروية من الفرق . واقد كان حفظ جمور  
 النيل منوطاً في سنة ١٨٨٢ و ١٨٩٢ و ١٨٩٤ فلا يمكثني ان انسى الخطر الذي يهدق  
 بالبلاد اذا كان الفيضان عالياً . ولم تر حتى الآن فيضاً مثل فيضان سنة ١٨٧٤ وسنة ١٨٧٨  
 ان ملوك الدولة الثانية عشرة من الدول المصرية القديمة انتشروا مهرباً مياه الفيضان الى  
 بحيرة مورس ليقوا البلاد من الفرق . والبلاد الآن اغنى مما كانت في عصرهم وشاغلا اشد  
 تعرضاً لخطر الفرق من غنم . كانت مدنهم وقراهم مبنية على المرتفعات والمياه تنبسط في  
 الحياض تحتها ومع ذلك رأوا انه يجب عليهم ان يشوا بساتينهم وبيوتهم التي في القبطان من  
 شر الفرق . والآن ترى المدن والقرى مبنية في الاراضي المنبسطة تحيط بها غيطان القطن  
 والدرة وبأبي الفيضان حينما يكون محصوراً فيها وقبل ان يجيئ والواق الحقيق لكل جسر  
 من جسري النيل هو وجود نفرة في الجسر المقابل له

اذا جعل وادي الريان مهرباً لما يزيد من مياه الفيضان بالنفقة المتدرة له وهي خمسة  
 ملايين من الجنيهات وفي محصول القطن من ضرر الفيضان الباكر جداً ووقى كل اوجه  
 البحري من الفيضان العالي جداً . واذا أقيم في البحر الابيض مدان اواحد عند ام  
 درمان والاخر عند شجرة غوردون فصراً زمان كل فيضان طويل المدة ولا سيما اذا كان عالياً  
 جداً . ولا تزيد نفقة اقامتهما على ١٥٠٠٠٠٠٠ جنيه فيستحق ان يرق القطر المصري من  
 الفرق يبلغ ستة ملايين ونصف من الجنيهات

(١) [المتنظف] ولكن يجب ان نعلم ان وادي الريان الى مديرية اسيوط بشرق طيبة  
 في ارض قنطرة كلها وتنتف اطرافها ومساحتها نحو ٥٠٠ ألف مدان وهي تساوي على اقل تقدير حشرين  
 مليون جنيه ان نرى اودية جسر قري النيل وتلويها حتى يمتلاك فيضانها كان عالياً اولاً من تعرض  
 مديرية كمنه شلف والاضحلال